الإنتربول

قرار رقم 19

GA-2017-86-RES-19

الموضوع: السعي إلى الحصول على موارد مالية مستدامة من أجل بناء عالم أكثر أمانا

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمعة في دورتها الـ 86 في بيجين (الصين) في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2017،

إذ تسلم بأن نموذج عمل الإنتربول قد اعتبر بشكل نهائي، منذ تموز/يوليو 2015، أن الإرهاب والجريمة المنظمة والناشئة والجريمة السيبرية هي المجالات الإجرامية الثلاثة ذات الأولوية التي يتعين على أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد الدولي مكافحتها والتي تدعمها قدرات أساسية زادت الخدمات التي تقدمها،

وإذ تضع في الاعتبار *استعراض الحالة المالية للمنظمة* المرفق بالتقرير AG-2015-RAP-14، الذي أعطى الأمانة العامة توجيهات أسهمت في نهاية المطاف في التوصل إلى حصيلة متوازنة في ميزانية عام 2016 والأعوام اللاحقة،

وإذ تذكّر بالقرار AG-2016-RES-02 المتعلق بعملية التشاور العالمية مع الأعضاء التي أجريت في إطار مبادرة الإصلاح الشاملة INTERPOL 2020 وأسفرت عن 24 توصية موحدة أقرتها الجمعية العامة في دورتها الـ 85، وتحديدا التوصية الموحدة رقم 9 التي تدعو إلى اعتماد وسائل تمويل مستدامة تثبّت مستوى المساهمات النظامية عبر نهج يشمل كل هيئات القطاع العام بغية تمويل التوسع والنمو،

وإذ تشير إلى أن الجهود الهائلة التي بُذلت لتثبيت الوضع المالي للإنتربول أتاح بذلها جزئيا نهجٌ متّبع في الأمانة العامة يشمل كل هيئات القطاع العام،

وإذ تضع في الاعتبار أن الجزء من المساهمات الواردة خارج إطار المساهمات النظامية المتأتي من القطاع العام قد ارتفع بشكل ملموس منذ عام 2015 وأن المساهمات من القطاع الخاص يجري إخضاعها بانتظام *للمبادئ التوجيهية والمعايير التي تنطبق على قبول المساهمات من القطاع الخاص* التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في دورتها الـ 186،

وإذ تذكر بالتقرير GA-2017-86-REP-07 المعنون *اتخاذ موقف إزاء العمل الشرطي العالمي* وتحديدا بأهداف العمل الشرطي على الصعيد العالمي المرفقة به، التي تجعل الإنتربول بالفعل صوت الشرطة، وهي سبعة أهداف مشتركة واضحة لأجهزة إنفاذ القانون على الصعيد الدولي، وبأن هذه الأهداف يُستوحى منها توحيد تلك الجهود إزاء منتديات عالمية مثل خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ومؤتمري قمة مجموعة السبع ومجموعة العشرين،

وإذ تضـــع في الاعتبار التقرير GA-2017-86-REP-23 المعنون ''موارد مالية مســـتدامة من أجل بناء عالم أكثر أمانا'' الذي يخلص، في جملة أمور، إلى أن المســـؤولية عن دوام أهمية دور الإنتربول ميدانيا يقع على عاتق جميع هيئات المنظمة كما ترد في المادة 5 من القانون الأساسي، ولا سيما الجمعية العامة واللجنة التنفيذية والمكاتب المركزية الوطنية والأمانة العامة،

تدرك أن:

- المساهمات الواردة خارج إطار المساهمات النظامية المتأتية من جهات غير الهيئات الأمنية هي وسيلة ليعزز الإنتربول دوره الهام ميدانيا، والأهم من ذلك لمواجهة الجرائم العالمية المتغيرة؛
- فعالية مثل هذه المساهمات مرهونة بقدرة الإنتربول على تقديم أحدث المنتجات والخدمات التي يتم توفيرها من خلال بنية تحتية قابلة للتعديل وقدرات في مجال العمل الشـــرطي قريبة المنال، وكلاهما يتطلب استثمارات كبيرة ومستمرة؛
- اســتدامة تمويل المنظمة أمر قابل للتحقيق عن طريق مســاهمات خارج إطار المســاهمات النظامية، تقوم على مقترحات ذات قيمة تُعرض بدقة ويتلقى الإنتربول بموجبها موارد مالية متمحورة حول برامج في إطار عالمي دائم؛

تقر التقرير GA-2017-86-REP-23 واستنتاجاته؛

تطلب من الأمانة العامة مواصـلة عملية الإصـلاح الشـاملة فيها من خلال تيسـير التغييرات في السـياسـة العامة لتنفيذ هذه العملية وفقا لذلك.

اعتُمد